تركز على دعم الأنشطة الإنسانية للمنظمات العالمية

الكويت تواصل مد يد العون للمحتاجين

أخذ نهج الكويت الداعم للعمل الإنساني ومد يد العون الدائم للأشقاء والمحتاجين طابعا دوليا خلال الأسبوع الماضي بالتركيز على دعم الأنشطة الإنسانية للمنظمات العالمية.

وشهد الأسبوع المنقضي أول أمس تقديم الكويت مساهمة طوعية للصندوق العالمي لمكافحة السل والملاريا ونقص المناعة المكتسب بقيمة نصف مليون دولار الى جانب تسليمها دعما بالقيمة نفسها الى منظمة العمل الدولية.

وقال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم في تصريح لـ (كونا) ان المساهمة الطوعية التي قدمتها الكويت للصندوق العالمي جاءت في إطار حرصها على دعم أهدافه استمرارا لنهجها الداعم للعمل الانساني في العالم لاسيما ان جزءا كبيرا من أعمال الصندوق يتجه لمكافحة هذه الأوبئة في العديد من الدول النامية والدول الإسلامية.

وأوضح الغنيم في تصريح جاء عقب اجتماعه مع المدير التنفيذي لصندوق مكافحة السل والملاريا ونقص المناعة المكتسب بيتر ساندز بمقر الصندوق في جنيف ان الكويت كانت سباقة في تمويل عمليات الصندوق العالمي فور إنشائه بقرار من الأمم المتحدة عام 2001 وذلك إيمانا منها بضرورة القضاء على هذه الأوبئة التي تحصد أرواح الآلاف من البشر.

وبين أن التقارير الحديثة تشير الى تفشي أمراض السل والكوليرا في عدد من الدول الشقيقة والصديقة مثل اليمن والصومال وأفغانستان ما يتطلب التدخل العاجل لمنع انتشارها في المنطقة.

وشدد السفير الغنيم على ان كل تلك الخطوات تأتي انطلاقا من استراتيجية الكويت في التعامل مع الملفات الانسانية القائمة ليس فقط على مواجهة الكارثة الانسانية بل وأيضا سبل وأدها قبل انتشارها لاسيما ان هذه الأمراض ليست مشكلات محلية بل هي قابلة للانتشار وعابرة للحدود.

وأشار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجود مؤشرات غير مطمئنة عن اكتشاف بعض هذه الأوبئة والأمراض المعدية في مخيمات اللاجئين والنازحين في عدد من دول المنطقة ما يتطلب معه الأمر التدخل الوقائي السريع تفاديا لانتشارها.

وأضاف أن الكويت لن تألو جهدا في دعم الدول المنكوبة من هذه الأوبئة انطلاقا من دورها الانساني العالمي مشددا على ان التعاون بين الكويت والصندوق العالمي لمكافحة السل والملاريا ونقص المناعة المكتسب سيتواصل بما يخدم أجندة العمل الانساني الدولي في المستقبل.

وعلى جانب آخر سلم الغنيم دعما من الكويت بقيمة نصف مليون دولار الى مدير منظمة العمل الدولية غي رايدر موضحا أن هذا الدعم سيتوجه بشكل اساسي الى عمال فلسطين وبما "يتوافق مع مواقف الكويت الثابتة والمعروفة تجاه قضايا الشعب الفلسطيني العادلة».

وأكد أن دعم الكويت لبرامج منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية هو دعم لصمود الشعب الفلسطيني مشيرا الى ان "مساهمات الكويت لبرنامج منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية تشكل ما نسبته أكثر من 85 في المئة من التمويل المقدم لبرامج المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام 2009 وبشكل دوري».

وأشار إلى حرص الكويت على استمرار دعم المنظمة ومبادراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة "لاسيما مع ما يواجهه الأشقاء الفلسطينيون من اوضاع اقتصادية صعبة من جراء الاحتلال الاسرائيلي الذي ترك بصمات سيئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يؤدي الى عدم استقرار المنطقة».

وجاء ذلك في وقت أشاد فيه مجلس الأمن باستمرار دعم حكومة الكويت للعراق في جهوده لتحقيق الاستقرار والازدهار فيما رحب بالعلاقات الثنائية القوية بين البلدين.

وأعرب المجلس في بيان أصدره تعليقا على زيارة وفد من الهيئة الأممية للكويت والعراق يومي ال28 وال29 من يونيو الماضي عن امتنانه لحكومتي الجانبين وكذلك الأمم المتحدة لتسهيل الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى البلدين.

وأشار البيان إلى أن أعضاء الوفد التقوا في الكويت في 28 يونيو الماضي الشيخ صباح الخالد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي موضحا أن أعضاء مجلس الأمن رحبوا بالعلاقات الثنائية القوية بين العراق والكويت وأشادوا باستمرار دعم حكومة الكويت للعراق في جهوده لتحقيق الاستقرار والازدهار.

كما التقى أعضاء مجلس الأمن ممثل البنك الدولي غسان خوجة وشجعوا التنسيق الفعال بين المانحين على الصعيدين الإقليمي والدولي والمتابعة الفعالة للتعهدات الدولية للعراق بما في ذلك من خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق لعام 2018 الذي ترأسه الكويت والعراق والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مشيدين بجهودهم نحو تعافي العراق وإعادة الإعمار بهدف تلبية احتياجات جميع العراقيين. وفي سياق النهج الإنساني كذلك طالبت الكويت مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بضرورة التعامل بجدية مع مسألة المفقودين من ضحايا النزاع السوري.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم في إطار الحوار التفاعلي مع اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في سورية.

وطالبت الكويت في كلمتها بأن يقوم المجلس وآلياته بمخاطبة جميع أطراف النزاع لتوفير المعلومات عن مصير المفقودين ولم شملهم بعائلاتهم والتعامل معهم بشكل يتماشى مع المعايير الدولية والإنسانية المتعارف عليها بالإضافة الى منع الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين والمتسببين في فقدان الأشخاص أو إخفاء الأدلة.

وأوضح الغنيم ان الكويت من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن قدمت مبادرة تمثلت بالقرار الذي حمل رقم 2474 وتم اعتماده في 11 يونيو الماضي بهدف دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وبلورة التدابير اللازمة التي يتعين اتخاذها أثناء النزاع المسلح أو بعده ويساهم في خلق آليات مبتكرة لحماية ووقاية المعرضين لخطر الفقدان.

من جانبه أشاد رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية باولو بينهيرو في التحديث الشفوي لتقريره حول الانتهاكات وأوضاع حقوق الانسان في سورية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان بمبادرة الكويت أمام مجلس الأمن لحشد الدعم اللازم للموافقة على القرار رقم 2474.

وقال بينهيرو "لقد شعرنا بالرضا الشديد لنجاح هذه المبادرة التي تستحق الثناء وقبول هذا القرار بمبادرة من الرئاسة الكويتية للمجلس" داعيا جميع الأطراف المعنية بالأزمة السورية لاسيما النظام الحاكم الى اتخاذ خطوات مبكرة لتوفير المعلومات للعائلات المحتجزة والمفقودين.

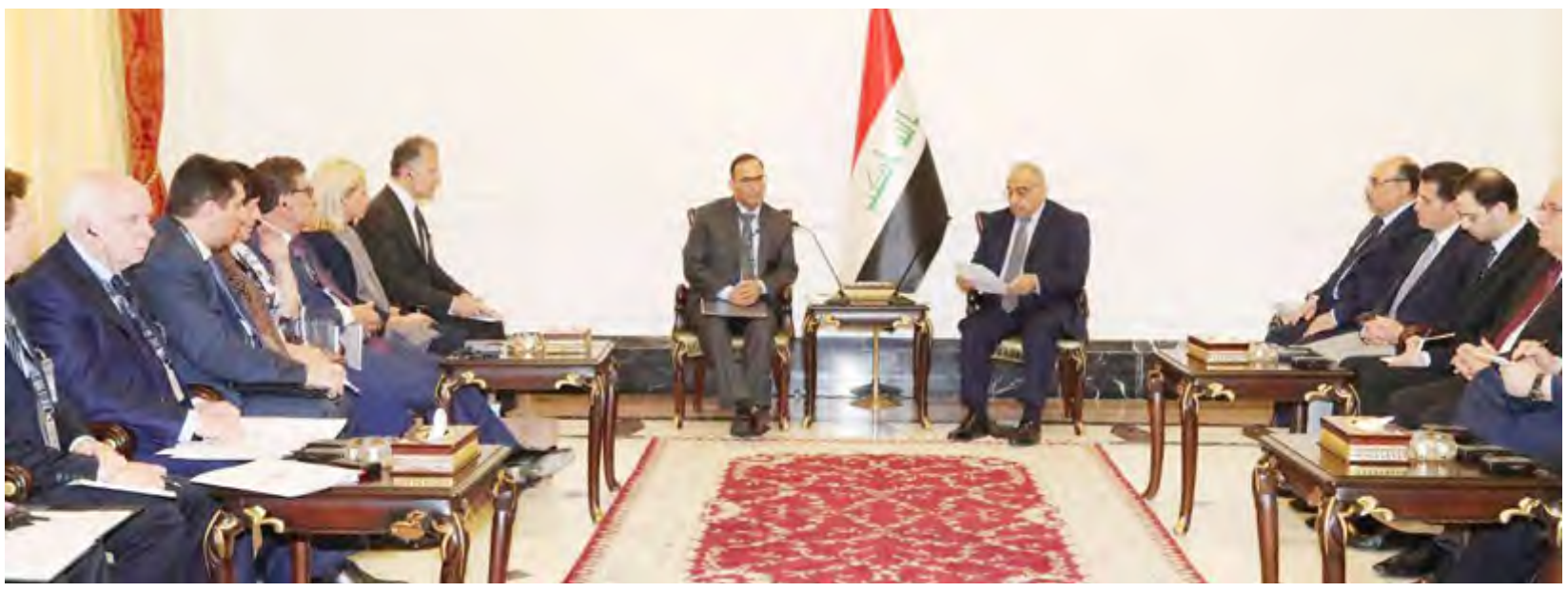

رئيس الوزراء العراقي خلال استقباله وفد مجلس الأمن

- قدمت مساهمة طوعية للصندوق العالمي لمكافحة السل والملاريا ونقص المناعة المكتسب بنصف مليون دولار
- تقديم دعم بنصف مليون دولار إلى مدير منظمة العمل الدولية غي رايدر

السفير جمال الغنيم يسلم دعم الكويت

الغنيم مع مدير منظمة العمل الدولية

55 عاماً في حماية وصون الأموال العامة

المطيري: ديوان المحاسبة يسعى لتحقيق رؤيته الاستراتيجية «2016 - 2020»

عصام المطيري

ديوان المحاسبة

تحل اليوم الأحد الذكرى السنوية الـ55 لإنشاء ديوان المحاسبة الكويتي إذ نجح على مدار تلك السنوات بإقامة علاقات قوية وبناءة مع الجهات المشمولة برقابته عبر تبنيه شعار (شركاء ورقباء).

وساهم الديوان في معاونة تلك الجهات على انتظام الأعمال المالية والمحاسبية بها عبر تحقيقه رقابة فعالة على الأموال العامة بما يكفل حمايتها وصونها وضمان استخدامها الأستخدام الأمثل والتأكد من تحقيق الخطط والبرامج الموضوعة لأهدافها وبلوغ غاياتها.

وساعد ديوان المحاسبة منذ انشائه في 7 يوليو عام 1964 في إيجاد حلول لما يواجه الجهات المشمولة برقابته من صعوبات خلال أدائها لمهامها وذلك من خلال تعاون فعال مع مختلف الجهات المسؤولة بالدولة.

وحرصت الكويت منذ فجر الاستقلال على أن يكون لها جهاز رقابي أعلى مستقل يتابع المال العام أينما وجد ويتأكد مما يتم عليه من تصرفات لضمان حسن الاستخدام وفقا للأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة.

ونصت المادة (151) من دستور البلاد على أن ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة على رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية وتقديم تقرير سنوي عن أعماله وملاحظاته لكل من الحكومة ومجلس الأمة.

وفي هذا السياق أكد الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات في ديوان المحاسبة عصام المطيري في لقاء مع (كونا) أمس السبت سعي الديوان لتحقيق رؤيته الاستراتيجية للفترة (2016 2020–) بعنوان (التميز المهني المستدام).

وأوضح المطيري أن هذه الخطة تهدف إلى الاستمرارية في الحفاظ على التميز في أداء الأعمال الرقابية بمهنية وكفاءة.

وذكر أن الجهات المشمولة برقابة الديوان هي الوزارات والإدارات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والبلديات والشركات والمؤسسات التي يكون للدولة نصيب في رأس مالها لا يقل عن 50 في المئة منه إضافة للشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة.

وحول الاختصاصات الرقابية لديوان المحاسبة أفاد المطيري بأنها تشمل فحص ومراجعة كل من الإيرادات والمصروفات وشؤون التوظف والمناقصات والممارسات والعقود والعهد والمخازن وحسابات التسوية من أمانات وعهد والحسابات الجارية والحسابات النظامية.

وأضاف أن من اختصاصات الديوان تتضمن أيضا فحص ومراجعة السلف والقروض الممنوحة من الدولة وأوجه استثمار أموال الدولة والحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية.

ولفت إلى أن ديوان المحاسبة يباشر اختصاصاته عن طريق التدقيق والفحص والمراجعة وأحيانا عبر التدقيق بشكل مفاجئ ويعهد بهذه الأعمال إلى موظفي الديوان الفنيين الذين يشترط في كل منهم أن يكون حاصلا على مؤهل عال في الحقوق أو التجارة من كلية جامعية معترف بها من الجهة المختصة بالكويت. وعن الأساليب الرقابية التي يتبعها الديوان أوضح أن ديوان المحاسبة يمارس رقابته المالية وفقا لأسلوبين من أساليب الرقابة يتلاءمان مع أوضاع الكويت ونظمها وظروفها حيث جمع بين أسلوبي الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة وجعل الأصل للرقابة اللاحقة.

وقال إن الرقابة المسبقة تتم قبل الارتباط (الصرف) بالنسبة للمناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة ومشاريع الارتباط أو الاتفاق حالة بلوغ أي منها 100 ألف دينار كويتي فأكثر (نحو 330 ألف دولار أمريكي) في حين تتم الرقابة اللاحقة بعد عمليات الارتباط أو الصرف وتشمل كل أوجه التصرفات الإدارية والمالية.

وأضاف أن الديوان يقوم بإعداد تقارير عدة أبرزها تقرير دوري يتم إرساله إلى الجهات المشمولة برقابته متضمنا نتائج الفحص والتفتيش على الأعمال والتصرفات وتقرير سنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات والهيئات وتقارير خاصة يعدها الديوان عن التكليفات الرسمية التي تتم من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء.

وذكر أن من التقارير التي يصدرها الديوان تقرير نصف سنوي عن الأموال المستثمرة واخر عن الحالة المالية للدولة يقدم سنويا وتقرير إنجاز تكليف مجلس الأمة عن العقود المخاطبة في شأن الكشف عن العمولات وتقارير أخرى على مدار السنة في المسائل التي يرى رئيس الديوان أنها بدرجة من الأهمية والخطورة تستدعي سرعة النظر فيها.

وحول إنجازات ديوان المحاسبة خلال عام 2018 قال المطيري أن أبرزها هي حصوله على المركز الأول في عضوية مجلس مديري الأسوساي وذلك ضمن مشاركته في الاجتماع ال14 للجمعية العامة للمنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) بجمهورية فيتنام إضافة إلى استضافته الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات لانتوساي واجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بالتعاون مع المانحين.

وأفاد بأن الديوان وقع خلال العام نفسه 6 اتفاقيات تعاون مع كل من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات بجمهورية بولندا ومكتب المدقق العام بجمهورية جنوب أفريقيا ومركز التميز التابع لمكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ومكتب المدقق العام بجمهورية المالديف والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ومحكمة الحسابات التركية.

وذكر أن ديوان المحاسبة نظم خلال عام 2018 نحو 12 فعالية دولية وإقليمية ذات الصلة بالشأن الرقابي من برامج تدريبية وحلقات نقاشية واستضافة خبراء وملتقيات علمية.

وبين أنه أصدر خلال عام 2018 مجموعة من التقارير والإصدارات ذات الشأن الرقابي والتي يطلقها للمرة الأولى في تاريخه مثل تقرير المواطن وتقرير الموضوعات عالية المخاطر إلى جانب إعداد ثلاثة أدلة تخصصية وهي دليل الحوكمة ودليل أخلاقيات المهنة ودليل مجموعة الإرشادات الرقابية للرقابة المسبقة.

وأوضح أنه أطلق خلال العام نفسه مشروع الموسوعة الرقابية بغية إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتيح البحث عن جميع المستندات والوثائق الداعمة للعمل الرقابي من تقارير سنوية وتعاميم وقرارات وتشريعات وتقارير الأموال المستثمرة والدراسات والتكليفات أو الميزانيات وملاحظات لكل من الرقابة المسبقة واللاحقة.

وشدد على أن «تميزه وتعدد إنجازاته الدولية والإقليمية والمحلية تأتي نتاجا للبناء المؤسسي ذي الكفاءة العالية والتي يسعى إليها بشكل مستمر لمواكبة آخر التطورات العالمية في هذا المجال تطلعا لتحقيق رؤيته في تحقيق التميز المهني المستدام».

ولفت إلى أنه من أبرز إنجازاته في هذا الشأن تطبيق نظام التعليم المهني المستمر والذي يتضمن إعداد وتحديث قاعدة البيانات الآلية للمسارات التدريبية لمنتسبي الديوان وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات المحلية والعالمية ورصد نظام النقاط المعتمد من التعليم المهني المستمر للمشاركين.